

PERMANENT MISSION OF THE
REPUBLIC OF IRAQ
TO THE UNITED NATIONS OFFICE
GENEVA

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الممثلة الدائمة لجمهورية العراق
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

كلمة معالي وزير حقوق الانسان
المهندسة وجدان سالم
خلال جلسة مجلس حقوق الانسان لاعتماد تقرير
جمهورية العراق
وفق آلية الاستعراض الدوري الشامل

٢٠١٠/٦/١١

شكرا سيدي الرئيس

- اعضاء المجلس الموقرون .. السيدات والسادة رؤساء واعضاء الوفود .. في هذه الجولة الاخيرة للأعتماد النهائي لتقرير جمهورية العراق ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل ، نقدم شكرنا وتقديرنا العالين لجميع الوفود التي ساهمت في اغناء عملية الحوار التفاعلي اثناء مناقشة تقرير بلدي المقدم في الدورة السابعة في شباط فبراير الماضي من خلال جملة التوصيات والاسئلة واثارة مختلف جوانب وضع حقوق الانسان في العراق وبتقديرنا فان ذلك يعبر عن ادراك متنامي لعالمية حقوق الانسان وترابطها ...

بدأنا باتخاذ الإجراءات اللازمة لتشكيل لجنة وطنية لمتابعة وتنفيذ التوصيات التي خرجت بها عملية الحوار التفاعلي ، على ان تضم هذه اللجنة طيف واسع من الدولة بسلطاتها التشريعية والقضائية والتنفيذية والمنظمات غير الحكومية ، اضافة الى الاعلام، كما تم الاتفاق مع بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق على عقد مؤتمر وطني خلال شهر ايلول سبتمبر القادم لمناقشة وضع خطة طريق لتنفيذ التوصيات التي حظيت بموافقة العراق اثناء عملية الاستعراض ، و حرصنا ان تكون الخطة الوطنية لحقوق الانسان متزامنة ومترابطة مع خطة التنمية الوطنية الشاملة التي اعدتها وزارة التخطيط والتعاون الانمائي للسنوات الخمس المقبلة وسعيانا جاهدين لتتضمن مشروعاتها المستقبلية افقا رحبا لحقوق الانسان في جميع المؤسسات الحكومية وفقا لانشطتها ومهامها المختلفة الوثيقة الصلة بكافة الحقوق.

- لقد تزامنت فترة مناقشة التقرير مع حدث مهم جرى في العراق تمثل باجراء الانتخابات التشريعية لأنتخاب برلمان جديد ومن ثم تشكيل حكومة جديدة .. ففي السابع من آذار الماضي شارك ما يقارب الـ (١٢) مليون عراقي بالإدلاء بأصواتهم يشكلون حوالي ٦٢,٤٠ % من الذين يحق لهم المشاركة في الانتخابات التشريعية لانتخاب ٣٢٥ نائبا من بين ٦٢٨١ مرشحا بينهم ١٨١٣ امرأة توزعوا على ١٢ ائتلافاً كبيراً و١٦٧ كياناً سياسياً. من هذه المقاعد هناك ٣١٠ مقعداً موزعة على المحافظات الثماني عشرة بالإضافة إلى تخصيص ٨ مقاعد للأقليات ((٥ للمسيحيين، وواحد لكل من الصابئة والأيزيديين والشبك)) و ٧ مقاعد تعويضية، تمنح للقوائم التي تحصل على أكبر عدد من الأصوات ، كما ننوه الى ان نسبة النساء في البرلمان الجديد بلغت ٢٥ % .

وفي هذا الاطار نلتمس من رئاسة المجلس تأخير موعد استعراض تقرير العراق القادم لضمان عدم تعارضه مع مواعيد الانتخابات الدورية الامر الذي سيشكل ارباكاً لاتخاذ قرار واضح بشأن التوصيات التي تخرج بها عملية الحوار التفاعلي .

- السادة اعضاء المجلس الموقر .. السيدات والسادة اعضاء الوفود ، رغم تعقد الاوضاع والتحديات التي نواجهها خصوصا تجاه عمليات الارهاب فان نهج حكومتنا يسير باتجاه ترسيخ سيادة القانون واحترام وحماية حقوق الانسان من خلال جملة الاجراءات التي تستند على مبادئ حقوق الانسان و التي جرى تضمينها والتوافق عليها في دستورنا الوطني وقد تبرز هنا وهناك بعض الاصوات التي تحاول تسييس قضايا حقوق الانسان وان تستخدمها كادوات للصراع السياسي وقد تزامن ذلك مع الاعلان عن مقتل الارهابيين ابو عمر البغدادي وابو ايوب المصري اللذين يعدان من اخطر رموز تنظيم

القاعدة في العراق . واذ نؤكد ان المنظومة الذاتية للحكومة العراقية بالرقابة على حقوق الانسان قد باتت من القوة والقدرة بما يؤهلها لتكون منظومة وطنية فاعلة لحماية الاشخاص من التعذيب والاختفاء القسري تدعمها ارادة سياسية وجهاز قضائي فاعلين لاتخاذ الاجراءات الرادعة بحق المخالفين والمتجاوزين واحالتهم الى القضاء مؤكدا ان الافعال الفردية التي تقع لاتعبر عن سياسة منهجية تعتمدها الحكومة العراقية وان الاجراءات الاخيرة في معالجة الاثار القانونية المترتبة على افعال التعذيب خلال حقبة النظام السابق يتم معالجتها ضمن منظومة وطنية متعددة المستويات تتمثل بقضاء مستقل لمحاكمة مرتكبي هذه الافعال ناهيك عن العمل على انصاف الضحايا والتحرري عن مصير المفقودين .

- وفي اجراء هادف الى المعالجة التشريعية تبنت الحكومة العراقية جملة اصلاحات اجرائية تتعلق بتوحيد قواعد البيانات للمودعين في السجون ومراكز الاحتجاز والتوقيف الاحتياطي ضمن منظومة التكامل العدلي التي ستطرح على موقع الشبكة العنكبوتية من اجل تعزيز حالة الشفافية في التعامل مع هذا الملف .

- شهدت الفترة التي تلت مناقشة التقرير في فبراير الماضي توقيع وثيقة تعاون وشراكة بين وزارة حقوق الانسان و هيئة النزاهة (احدى الهيئات المستقلة في العراق) من اجل السير حثيثا لأنفاذ معاهدة الامم المتحدة لمكافحة الفساد والمباشرة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق عبر خطة وطنية تستمر لغاية ٢٠١٤

- لقد وافق وفد بلادي فوراً على ((١٣٥)) توصية من مجموع ((١٧٦)) توصية تم تقديمها من قبل الوفود الموقرة اثناء استعراض تقرير العراق في شباط فبراير الماضي مما يؤكد نهج العراق في التعامل الايجابي مع مختلف جوانب حقوق الانسان . ان بعض التوصيات التي تم رفضها او تاجيل البت فيها تتعارض حالياً مع سياقات الظروف التي يمر بها العراق من النواحي السياسية والقانونية وعليه نرتاي ان تبقى هذه التوصيات في اطار التعليق في الوقت الحاضر بملاحظة قيامنا بجهود حثيثة لتوفير الارضية المناسبة لقبولها وتنفيذها في اقرب فرصة ممكنة .

- لقد فقدت لجنة كتابة التقرير الذي تم عرضه امام مجلسكم الموقر عضوين من اعضائها اثناء تادية مهامهم الاول عند التفجير الارهابي الذي طال وزارة الخارجية والآخر بعد الانتهاء من مناقشة التقرير في فبراير الماضي وعند عودة الوفد المشارك حيث تعرض الدكتور ثامر كامل لحادث اغتيال مؤسف في اليوم الثاني لعودتنا توفي على اثره .

- رغم تاخر عمل البرلمان العراقي الجديد الا ان المؤسسات المعنية مستمرة في مراجعة التشريعات والانظمة لتنقيتها من اي تعارض مع حقوق الانسان فضلا عن وجود الكثير من التشريعات المقترحة للتصويت والاقرار امام البرلمان الجديد .

- استمرت اللجان المعنية بكتابة التقارير التعاهدية في تجميع المعلومات والمضي في سعيها لأنجاز التقارير المطلوبة في وقتها المحدد وسيتم اتباع آلية شفافة من خلال وضع مسودة أي التقرير على الموقع الالكتروني لوزارة حقوق الانسان لتلقي الملاحظات من اجل تعديل المسودة ومن ثم عقد مؤتمرا وطنيا شاملا لمناقشة المسودة بعد التعديل الاول للحصول على آراء اصحاب العلاقة سواء من المنظمات غير الحكومية او من الناشطين واساتذة الجامعات والمعنيين والمهتمين ، ليتم بعدها تعديل

التقرير قبل رفعه الى اللجنة المعنية بمناقشته، وهذه الالية استمدت من الالية التي اتبعناها في كتابة تقرير الاستعراض الدوري الشامل .

- ختاماً لا بد لنا من توجيه كل الشكر الى جميع المنظمات غير الحكومية المحلية منها والاقليمية والدولية على اسهامها في اثناء التقرير من خلال ما قدموه من ملاحظات ودعم كان لها الاثر المهم في صدور التقرير بصيغته النهائية. كما نشكر بعثة اليونامي والمنظمات الاممية العاملة في العراق والاردن للدعم الكبير الذي قدم للحكومة والمنظمات غير الحكومية في تطوير القدرات في مجال كتابة تقرير الاستعراض الدوري الشامل

نشكركم على حسن الاستماع ونتطلع الى ملاحظات وارااء فعالة وايجابية لتحسين وتعزيز حقوق الانسان في العراق.

المهندسة
وجدان ميخائيل
وزير حقوق الانسان